أثر عملية التنمية على الاستقرار السياسي في الجزائر 2000–2019

The impact of development on political stability in Algeria 2000-2019

غالم عبد الرحمان ، عمروش عبد الوهاب*

[1] جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، a.ghalem@univ-boumerdes.dz

[2] جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، a.amrouch@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/12 تاريخ القبول: 2021/06/14 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

بعد نهاية العشرية السوداء واستعادة الجزائر للاستقرار الأمني والسياسي بشكل ملموس، اتجهت أولويات الدولة إلى التركيز على قضايا التنمية والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، فاستحدثت بذلك مجموعة من البرامج والسياسات تصب في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة القدرات الإنتاجية لمختلف المؤسسات ودعم القطاع الخاص، بما يساهم في جلب رؤوس الأموال، وتحقيق القدرة على المنافسة الإنتاجية.

إلا أن الجزائر عرفت في الفترة مابين 2000 و2019 تحديات كبيرة أعاقت عملية التنمية الحقيقية، لعل أبرزها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتداعياته على مداخيل الجزائر، بالإضافة إلى انتشار الفساد الذي ارتبط مباشرة بمرض الرئيس وفراغ كبير في مؤسسة الرئاسة، هذا ما ينعكس بشكل مباشر الاستقرار السياسي داخليا، في ظل بيئة إقليمية متوترة تعرف أزمات أمنية خطيرة في كل من ليبيا ومالي، وجمود القضية الصحراوية.

كلمات مفتاحية: التنمية، أبعاد التنمية، الاستقرار السياسي، الجزائر.

* **المؤلف المرسل:** عمروش عبد الوهاب

Abstract:
After the end of the black decade and the significant restoration of security and political stability in Algeria, the State's priorities focused on development issues and the challenges facing the national economy, creating a set of programmes and policies aimed at achieving economic and social development, increasing the productive capacities of the various institutions and supporting the private sector, thereby contributing to capital mobilization and productive competitiveness.
In the period between 2000 and 1999, however, Algeria experienced major challenges that hampered the process of real development, notably the volatility of oil prices on the world market, its repercussions on its incomes, the spread of corruption, which was directly linked to the President's illness and a large vacuum in the Presidency's institution. This directly reflects internal political stability, in an environment of tense regional conditions, characterized by serious security crises in Libya and Mali, and the stalemate in the Saharan cause.
Keywords: Development; dimensions of development; political stability; Algeria**.**

1. مقدمة:

يعتبر الاستقرار السياسي من بين أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها والوصول إليها، فهو نتاج تفاعلات جملة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية، بالإضافة إلى الظروف الدولية، وإن كان المتغير الداخلي له من الأهمية بما كان في تحقيق هذا الاستقرار.

ونظرا لأن التنمية الشاملة الحقيقية تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته، فالدول النامية تعمل لتتخلص من التبعية لضمان تنمية حقيقية وتعتمد على الذات، وهذا ما يجعلها أكثر استقلالا اقتصاديا وسياسيا، وأكثر تماسكا في الجبهة الداخلية، بما يحقق الاستقرار السياسي ويحافظ عليه.

لا تخرج الجزائر عن هذه القاعدة ولا تشكل استثناء لها، إذ عملت الدولة جاهدة على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي الذي تم استرجاعه بعد عقد من الصراع الداخلي المسلح في التسعينيات من القرن الماضي، والذي ما زالت أحداثه الدامية محفورة في الوعي الجمعي الجزائري.

إلا أن الفترة ما بين 2000-2019 شهدت الجزائر تحولات كبيرة في الجوانب الاقتصادية والسياسية، عملت على اعتماد برامج تنموية واعدة، وانفتاحا على الشراكات الأجنبية في مجالات البنية التحتية، والطاقة، التجارة الخارجية، إلا أن هذه البرامج اصطدمت بمجموعة من التحديات: كتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتراجع المداخيل الدولة بشكل كبير، ومرض الرئيس، وتغيبه عن الساحة السياسية، وانتشار الفساد في العديد من القطاعات الوزارية في الدولة.

الإشكالية:

هل حققت الجزائر في الفترة ما بين 2000-2019 عملية تنمية حقيقية، وما هي تداعيات ذلك على الاستقرار السياسي؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الموضوع يمكن اعتماد الفرضيات التالية:

- ترتبط عملية التنمية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بمدى وفرة أو ندرة مداخيل الريع النفطي.

– الاستقرار السياسي في الجزائر في الوقت الراهن مربط أساسا بعدالة توزيع الثروة وتحقيق التنمية بجميع أبعادها.

منهجية الدراسة: سنعتمد في هذه الدراسة على:

– اقتراب تحليل النظم: الذي عن طريقه يمكن تفسير العلاقات التبادلية لعناصر ومكونات النظام السياسي في الجزائر، مع التأثير والتأثر في بيئته الداخلية والخارجية.

النظريات المعتمدة:

نظرية التبعية: كون أن الجزائر تعتمد في اقتصادها على مداخيل الريع النفطي، الذي هو مرهون بتقلبات أسعار السوق العالمية، كون أن الجزائر لم تحقق استقلالا اقتصاديا على الرغم من تحقيق استقلالها السياسي.

نظرية التحديث: والتي تقول بأن التنمية في دول العالم الثالث تتطلب تكثيف هذه الأخيرة لعلاقاتها مع الدول المتقدمة في العديد من المجالات واكتساب التكنولوجيا لتحقيق التنمية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1– التعرف على مفهوم التنمية بمعناها الواسع، ودورها في تحقيق بالاستقرار السياسي.

2– فهم التحديات والعقبات التي تواجه عملية التنمية في الجزائر في بداية الألفية الثالثة.

3– تحديد العلاقة بين مدى فعالية عملية التنمية والاستقرار السياسي في الجزائر في الوقت الراهن.

ومنه قسمنا الورقة البحثية هذه إلى أربعة محاور أساسية:

– الإطار المفاهيمي للتنمية و الاستقرار السياسي

– مضمون البرامج التنموية في الجزائر

– آليات دعم الاستقرار السياسي في الجزائر

– مدى نجاعة عملية التنمية وعلاقتها بالاستقرار السياسي في الجزائر

2. الإطار المفاهيمي للتنمية والاستقرار السياسي

1.2.مفهوم التنمية:

يرى بعض الباحثين أن التنمية هي كل الجهود البشرية التي تبذل من أجل النمو والتقدم، وتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع، عن طريق وضع الخطط والبرامج والمشروعات التي تهدف إلى النهوض بحياة الشعوب اقتصاديا واجتماعيا وفي جميع القطاعات ولمختلف المجالات وعلى جميع المستويات.

يختلف المتخصصون في ميدان العلوم الإنسانية في تحديد مفهوم التنمية ووضع تفسير دقيق له، إذ تم إدراج عديد التعريفات التي تناولت التنمية كمفهوم اصطلاحي، وأي المعايير التي يجب إتباعها لوصف هذا المصطلح وتفسيره، إذ يمكن النظر للتنمية من عدة أوجه اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تكنولوجية، سياسية، ويمكن النظر إليها بمدلول الكل والجزء أي تحليلها ككل متكامل أو إرجاعها إلى أجزائها الأصلية بهدف فهمها.

1.1.2.تعريف التنمية:

إن مفهوم التنمية يرتبط بمفهوم التخطيط وكلاهما وليدا حقل العلوم الاقتصادية، وقد حاول العديد من العلماء الاقتصاديين وضع مفهوم محدد للتنمية الاقتصادية، ولكنهم لم يجمعوا على مفهوم محدد والسبب في ذلك كما يقول مدحت محمد العقاد هو أن: "عملية التنمية معقدة وتنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض". (محمد، 1984، صفحة 204)

كما تعرف التنمية أنها "الانبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين، بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا". (هشام مصطفى، 2007، صفحة 90)

هناك من يرى أن: "التنمية هي التحولات الجادة والمستمرة التي يقوم بها البشر لتحسين ظروف الحياة الجماعية والفردية، بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة وفق نسق القيم السائدة في المجتمع". (شعبان الطاهر، 2003، صفحة 189)

في حين يعرفها روستو والت Walt ROSTOW بأنها: "تخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة، وتبني الخصائص السائدة في الدول المتقدمة". (موسى، 2000، صفحة 24)

التنمية هي أيضا "كل ما يتعلق بمساعي الدول النامية ، لتضييق فجوة التخلف بينها وبين الدول المتقدمة، وهي العملية التي بمقتضاها توجه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن". (عبد الرزاق، 2008، صفحة 88)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية بأنها عملية تفاعلية جماعية وتكاملية لها أهداف إنمائية، تسعى إلى تحقيق الرقي والنهوض بالمجتمعات في كل المجالات وعلى كل المستويات: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والحضارية. هذا يتطلب تضافر جهود الجميع: الحكومة، المؤسسات والقطاع الخاص، المجتمع المدني، كذلك من خلال الاعتماد على كل الموارد المتاحة، بكفاءة وعقلانية.

2.1.2.أبعاد التنمية:

للتنمية أبعاد كثيرة يمكن تلخيصها في الأبعاد التالية:

أ –التنمية الروحية :وتشمل في التركيز إلى الجانب الديني والخلقي وتوفير البعد العقائدي والإيديولوجي من خلال التمسك بالقيم الدينية والأخلاقية ونشرها.

ب –التنمية الذاتية :يعني الاعتماد على قوة العمل المحلية والمواد الخام الأولية.

ج –التنمية النفسية: وتعني تنمية الطموحات المواطنين بالضرورة التي تدفعهم نحو التطلع المستقبلي لتحقيق حياة أفضل، فهي تعتبر أحد جوانب الرئيسية للتنمية الشاملة، فلا يمكن أن تكون التنمية بالقدر اللازم إذا كانت هناك طموحات شاملة.

د –التنمية البيئية : وتعني استغلال العدد الضخم من السكان للإنتاج، وتصبح القوى العاملة المحلية الأقل تكلفة، والأكثر فائدة للاستيراد والتكنولوجيا المتطورة والمضرة بالبيئة في عمليات الزراعية والبناء، وهذا لا يعني أبدا رفض التكنولوجيا الحديثة كليا. (محمد م.، 2000، صفحة 62)

هـ –التنمية العلمية والتكنولوجية: وهي الجهود المبذولة للإتاحة معلومات ومعرفة يمكن استخدامها بكفاءة في العمليات الإنتاجية، ولها تأثيرات ملحوظة على التكلفة ونوعية المنتج وكمية الإنتاج وجودته، ولا يمكن تحقيق التنمية في أي مجتمع في ظل ضعف القدرة التكنولوجية، فهي ضرورية في إطار يجب البحث عن تطوير والابتكار والإبداع المحلي، وتطوير التكنولوجيا باستيراد المواد المصنعة بما يتلاءم مع الظروف المحلية دائما.

و –التنمية البشرية: وهي توسيع الخيارات وهذه الخيارات تحدد بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، بالإضافة إلى ما يمكن أن يتاح من السلع والخدمات والمعارف لتلبية هذه الاختيارات التي يمتد إلى مجالات أخرى، لا تقتصر فقط على الطعام والشرب والسكن الصحة. (محمد م.، 2000، صفحة 63)

ز –التنمية الاجتماعية : تعمل التنمية الاجتماعية أساسا على ضمان تكافؤ الفرص بين مختلف الفئات، ونبذ كل أشكال الإقصاء والتهميش والحد من الفقر، ونشر ثقافة التضامن وتعميمها في كل المجالات. (محسن، 2011، صفحة 152)

ح –التنمية الاقتصادية: تعني التنمية الاقتصادية واستثمار الموارد الاقتصادية لدولة على نحو تحقق أهدافها، في توفير فرص العمل وزيادة الإنتاج، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وهي عملية ليست بديهية أو تلقائية، إنما هي عملية تغيير تخضع لقوانين وأهداف ووسائل وقوة دافعة لها، وهي انتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. (محسن، 2011، صفحة 168)

ط –التنمية السياسية: والتي تعني قدرة النسق السياسي على حل المشكلات التنموية، أزمات أو معضلات التنمية التي تعتري المجتمع كله، أو بمعنى أنها عملية بناء للأمم الجديدة أو الدول القومية، فهي تعتبر عملية تنظيم الحياة السياسية ولطرق تأدية الوظائف السياسية، وفقا بمعايير التي يجب أن تكون عليها الدول القومية. (نور الدين، 2007، صفحة 193)

2.2. مفهوم الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار من المرتكزات الأساسية لقيام المجتمعات وتطورها، كما يشكل الشرط الأساسي للأمن والطمأنينة لدى أفراد هذه المجتمعات، وبسبب عدم الاستقرار تسود حالة من الفوضى والاضطرابات، أين تقف عائقا أمام تقدم الشعوب وتطورها.

1.2.2. تعريف الاستقرار السياسي

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار وصفة السياسية، فالموسوعة البريطانية "**أونسيكلوبيديا بريطانيكا**" "**encyclopedia britanica** " تعرفه بأنه" الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظا على نفسه خلال الأزمات ، ودون صراع داخلي".

"وعرفه" **آلان بال**" **Bell Allen** بأنه حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي، وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية لمقاومة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات بصورة تحول دون اللجوء إلى العنف.(محمد الصالح، 2016، صفحة 310)

كما يمكن أن يعرف الاستقرار من خلال بعديه الداخلي والخارجي على الشكل الآتي:

الاستقرار السياسي الداخلي: يعني إدارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة، ومن خلال توازنات القوى الداخلية.

الاستقرار السياسي الخارجي: يشير إلى قدرة الدولة على إدارة مصالحها العليا في الخارج وحمايتها من التدخلات الخارجية، والتي عادة ما تكون سببا في عدم استقرار النظم السياسية .

من خلال ما تقدم يستنتج أن الاستقرار السياسي هو: "قدرة النظام على الاستمرارية في تسير مؤسساته الرسمية والغير رسمية منها؛ وفق القوانين التي تحكم الدولة وإدارة مصالحه الداخلية والخارجية، على أساس السيادة الوطنية والشرعية السياسية والقانونية، للحفاظ على الأمن والاستقرار بمعزل عن العنف" . (وسام، 2018، الصفحات 26-27)

3. مضمون البرامج التنموية في الجزائر

شرعت الحكومة الجزائرية منذ بداية الألفية الثالثة في تنفيذ سياسة تنموية جديدة، مختلفة عن ما كان يطبق سابقا، سميت هذه السياسة بسياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري، وفي نفس الوقت تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي سطرتها الأمم المتحدة، وذلك من خلال مجموعة من البرامج الخماسية تمثلت في:

1.3. برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل سنة 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001- 2004 بنسب متفاوتة، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليارات دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11,9 مليار دولار، وقد تمحور هذا البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية. (شراف و وسام، 2018، صفحة 200)

ارتكز البرنامج بشكل كبير على المشاريع الكبرى والبنية التحتية بنسبة 40.1%، وذلك نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبل سنة 2000 من تدهور في البنى القاعدية التحتية، إضافة إلى هدف إنعاش المؤسسات الوطنية الإنتاجية العامة والخاصة منها، من خلال زيادة طاقاتها الإنتاجية ما يساهم في تحسين النشاط الاقتصادي وفتح مناصب شغل جديدة، وبالتالي تخفيض نسبة البطالة، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق توفير جو ملائم للاستثمار، يليه محور التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.9% من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج، نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية. (أسماء، 2016، صفحة 161)

2.3. البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع

الذي سجله سعر النفط الجزائري، وتزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها وتحسن الوضعية المالية للدولة، أقر هذا البرنامج الذي أعتبر دفعا قويا لعجلة الاقتصاد ولخلق ديناميكية نشاط في الاقتصاد الجزائري، وقد بلغ قيمته في شكله الأصلي 4203 مليار دينار جزائري، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين أحدهما يخص مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وآخر يخص مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج. (شراف و وسام، 2018، صفحة 202)

تم إدراج برنامجين مكملين خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو وهما :

1.2.3.برنامج تنمية جنوب الجزائر :في 15 جانفي 2006 قرر مجلس الوزراء زيادة كبيرة في تمويل برامج تنمية ولايات الجنوب للسنوات من 2006 إلى 2009 ، ورفع ذلك التمويل من 250 إلى 377 مليار دينار، ويشمل برنامج تنمية الجنوب 10 ولايات تمتد على أكثر من 80 % من أراضي الجزائر، وهي كل من: أدرار، الأغواط، بشار، تمنراست، ورقلة، بسكرة، إيليزي، تندوف، الوادي وغرداية، ويتضمن البرنامج عددا من المشاريع الرامية إلى تحسين ظروف حياة سكان هذه المناطق الصحراوية، منها 110 مليار دينار لبناء المنازل و8 مليار دينار لتزويدها بمياه الشرب.

2.2.3.برنامج تنمية الهضاب العليا لسنة 2007 : حيث تضمن أيضا العديد من المشاريع التي تخص العديد من الولايات الداخلية منها سطيف، برج بوعريريج، باتنة، تبسة، الجلفة، خنشلة، والتي من شأنها فك العزلة التي تشهدها هذه المناطق بالدرجة الأولى، وتنمية منطقة الهضاب العليا من خلال توفير المرافق الضرورية لمواطني هذه المناطق، من خلال توسيع شبكة الطرقات ومد المسالك بين القرى والمداشر النائية عن المدن الكبرى، إضافة إلى توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب، الكهرباء والغاز الطبيعي، ومحاولة استصلاح أكبر قدر ممكن من المناطق الفلاحية والحقول واستغلالها، خاصة تلك التي هجرها الفلاحون أثناء العشرية السوداء، وإنشاء المركبات الرياضية، المسابح النصف أولمبية والنوادي الثقافية الترفيهية للشباب. (شراف و وسام، 2018، صفحة 203)

3.3. برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، وقد قدرت قيمته الإجمالية بـ 21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل شقين اثنين هما :

– استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بما يعادل 130 مليار دولار.

– إطلاق مشاريع جديدة بما يعادل 156 مليار دولار . (الوزراء، 24 ماي 2010، صفحة 02)

وارتكز برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 على المحاور الرئيسية التالية:

– التنمية البشرية (التربية الوطنية)، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة السكن الطاقة، قطاع المياه التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة والاتصال بمبلغ قدر بـ 10122مليار دج.

– المنشآت الأساسية (الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة) بمبلغ قدر بـ 6448 مليار دج.

– تحسين الخدمة العمومية (الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل) بمبلغ قدر بـ 1666 مليار دج.

– التنمية الاقتصادية: (الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط وكذا تعزيز قدرات التقدم الصناعي) بمبلغ قدر بـ 1566 مليار دج.

– مكافحة البطالة: دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة بمبلغ قدر بـ 360 مليار دج.

– البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال : تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية الوطنية، والتعليم والتكوين، اعتماد الحكومة الإلكترونية بمبلغ قدر بـ 250 مليار دج. (طارق و آخرون، صفحة 07)

4.3. مضمون البرنامج الخماسي 2015-2019

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة من حكم الرئيس بوتفليقة عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر والنهوض بالمجالات الترابية، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع أنماط مستديمة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن ترتكز هذه الإستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية، ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

كما تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019، لزيادة دعم مسيرة التنمية التي بدأت منذ العشرية التي سبقتها، على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالأخص الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة، وخصص لهذا البرنامج ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 280 مليار دولار، ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات. (جمال و سهيلة، 2018، الصفحات 307-308)

واعتمدت الجزائر بالإضافة إلى البرامج التنموية، نهجا سياسيا لتحقيق الاستقرار السياسي، من خلال صياغة قوانين وعرضها البرلمان كالوئام المدني، والمصالحة الوطنية، ومجموعة من الآليات لمحاربة الفساد.

4.آليات دعم الاستقرار السياسي في الجزائر

1.4.قانون الوئام المدني:

لقد كان لقانون الوئام الوطني رقم 08/99 الدور البارز في استرجاع الأمن والاستقرار في الجزائر، وذلك من خلال عودة الكثير من المنخرطين في الجماعات الإرهابية إلى ديارهم بعد إعلانهم توقيف نشاطهم الإرهابي، وهذا بفضل ما تضمنه قانون الوئام المدني من إعفاء لبعض هؤلاء من المتابعات أو المحاكمات أو العقاب أو التخفيف منها، وهذا في صلب المادتين 2 و3، ولقد ساهم هذا القانون في

إعادة الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، ودفع بالتنمية إلى الأمام بعودة النازحين إلى أريافهم وقراهم، وكذا دخول المستثمرين الأجانب وغيرها.

2.4. مكافحة الفساد في الجزائر:

لا يخفى أن للفساد الإداري مضار سياسية متعددة، فهو يؤدي إلى تراجع مستوى الأداء الحكومي، وخلق أجواء تسودها عدم العدالة ويشيع فيها الظلم، ويؤدي في الوقت ذاته إلى تقويض الشرعية السياسية للدولة، ويخلق حالة من الاحتقان لدى أغلبية السكان واتساع الهوة بين الحكام والمحكومين، كما أن الفساد الإداري يؤدي إلى تشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع، فضلا عن ما يترتب على سلبيات الفساد الإداري من عنف ومظاهرات واضطرابات ضد الحكومة.

في الجزائر ساهم الفساد الإداري منذ الاستقلال في تآكل شرعية ومشروعية نظام الحكم، فالسلطة أضحت لا تتمتع بالمشروعية، ولم يعد للسلطة أي مشروع سوى الاحتفاظ بالثروة والامتيازات القائمة، وعليه فإن عامل استشراء الفساد في مختلف أجهزة الدولة لعب دورا أساسيا في تغذية أزمة الثقة بين السلطة والمواطنين، أي سبب تزايد القطيعة بين الدولة والمجتمع. (سارة و شراف، 2018، صفحة 318)

فغياب الاستقرار السياسي والفساد توأمان لا يفترقان وعمليتان متلازمتان، فالدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي نجدها تعاني من ارتفاع معدلات الفساد الإداري. لذلك فإن المجتمع الذي تفشى فيه الفساد يكون معرضا بنسبة كبيرة للعنف والفوضى، لقد بينت دراسة أجريت عام 1985 في 56 دولة أن هناك علاقة طردية بين عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والعنف السياسي، فأعمال العنف تزايدت في الدول التي شهدت مستويات أعلى من عدم المساواة في توزيع الدخل. (فيصل، 2008، صفحة 60)

تعد الجزائر من الدول الأوائل التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128، المؤرخ في 29 صفر عام 1425 هـ الموافق ل 19 أفريل 2004 في دلالة واضحة لإدراك الدولة بخطورة ظاهرة الفساد، وتشعب مسبباتها وتنوع تأثيرها، والجزائر من الدول التي تعاني بكثرة من هذه الظاهرة.

إلا أنه مع مرض الرئيس بوتفليقة في 2014 أصبح محيط الرئيس هو الذي يتخذ جميع القرارات دون الرجوع إلى باقي المؤسسات الدستورية، فقد أصبح الفساد مرتبط بعائلة الرئيس وبعض المقربين من رجال الأعمال، أين أصبح الاقتصاد الوطني ومداخيل الجزائر التي عرفت تراجعا في خدمة مصالحهم الخاصة، على حساب المجموعة الوطنية.

3.4. الإصلاحات السياسية في الجزائر:

واجه النظام السياسي الجزائري الاحتجاجات التي شهدتها البلاد باعتماد إصلاحات سياسية، كانت بدايتها إلغاء قانون الطوارئ، مرورا بالإصلاحات السياسية لسنة 2012 والتي شملت القانون العضو رقم 12 – 01 المتعلق بنظام الانتخابات، والقانون العضوي رقم 12 – 04 المتعلق بالأحزاب السياسية، والقانون العضوي رقم 12 – 05 المتعلق بالإعلام، والقانون العضوي رقم 12- 06 متعلق بقانون الجمعيات، والقانون العضوي رقم 12 – 03 المتعلق بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، وقانون تحديد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، وقانون البلدية 12-07 الذي أسهم في تهدئة الاحتجاجات وامتصاص الغضب الشعبي، والذي لقي قبول ورضى شعبي، ودليل ذلك نسبة المشاركة المرتفعة في انتخابات أفريل 2014، على الرغم من أن المبادرة بالإصلاحات لم تكن عن طريق النقاش الوطني الواسع أو على أساس التفاوض مع مختلف القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، بل تم الاكتفاء بمجرد مشاورات عين لها نظام الحاكم لجنة من صلبه. (هناء، 2020، الصفحات 127-128)

ليتم فما بعد إعداد مشروع المراجعة الدستورية فيما يخص التعديل الدستور 2016، التي تم فيها استدعاء كل من الطبقة السياسية والحركة الجمعوية، وكذا شخصيات وطنية أثناء المشاورات التي نظمت من أجل إعداد هذا المشروع، الذي شجع لفتح المجال للديمقراطية التشاورية، لما أكده من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و السياسية لمواطنيها، إلا أن الاحترام الحقيقي لهاته الحقوق لا تزال موضع خلاف باعتبار أن العبرة ليست في نصوص التعديل الدستوري، قدر ما هي مرتبطة بالإرادة القائمة للسلطة على بذل كل جهودها لضمان تحقيق هاته الحقوق على أرض الواقع، فصحيح أن النظام السياسي في الجزائر استطاع أن يتعامل بايجابية نسبية مع ضغط الحراك السياسي العربي، وذلك بتقديمه بعض التنازلات التي

عجلت الإصلاحات التي هدفت في آخر المطاف إلى الحفاظ على بقاء النظام وضمان استمراريته. (هناء، 2020، صفحة 128)

فالجزائر على الرغم من الجهود التي بذلتها في بناء المؤسسات، إلا أن تعديل بوتفليقة للدستور سنة 2008 وفتح العهدات الرئيسية حال دون تحقيق تكريس الديمقراطية، لأن هذه المبادرة تعمد نحو مزيد من الاستئثار بالحكم لصالح الرئيس بوتفليقة الذي ينشد الزعامة، على شاكلة الراحل هواري بومدين.

4.4.مساعي تعزيز الإطار العام لسير الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار:

عمل النظام السياسي في الجزائر للحفاظ على الاستقرار السياسي، والذي كان قد تم استرجاعه بعد عقد من الصراع الداخلي المسلح، فرغبة من النظام في الحفاظ على ديمومته واستقراره، كان لابد من القيام بجملة من الإجراءات التي تصب في خانة تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. وهو ما تم فعلا، ما جعل الجزائر تعرف عملية تحديث متسارعة جدا. بيد أن هذا التحديث جرى على المستوى الاجتماعي والاقتصادي أكثر من جريانه على المستوى السياسي؛ كون أن النظام السياسي الجزائري انطلق، كما يفعل العديد من الأنظمة الاستبدادية، من فكرة أن إحداث تطورات اجتماعية واقتصادية كفيلة بأن تسهم في الحفاظ على الاستقرار السياسي واستمراره، بغض النظر عن طبيعة الحكم ودرجة التطور المؤسساتي للدولة. (صادق، نوفمبر 2019، صفحة 02)

إن التوجهات الاقتصادية التي جاء بها الرئيس السابق بوتفليقة كان يفترض أنها من أجل إضفاء الوضوح والشفافية على أهداف الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية، أضف إلى ذلك مجموعة من التعديلات شملت المنظومة الجبائية والمنظومة المصرفية، مع ضرورة مكافحة ظاهرة البيروقراطية التي تعطل حركة الاستثمار، إلى جانب إعادة هيكلة وإنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال إعادة النظر في المخططات الاقتصادية، وتشجيع القطاع الخاص من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كما ركز برنامج الرئيس السابق على ترقية الفلاحة، من خلال اتخاذ العديد من التدابير كاستصلاح الأراضي الغير المستغلة، وتعزيز شبكات الري وغيرها من التدابير. (العيد، 2013، صفحة 38)

إلا أن انتشار فضائح الفساد المتتالية كفضيحة بنك الخليفة وسونطراك، وفضائح يتورط فيها مسؤولين سامين في الدولة، مع رجال الأعمال الذين كونوا ثروة طائلة في فترة حكم الرئيس بوتفليقة، أدى إلى موجات احتجاج في العديد من القطاعات، ودفع بنواب البرلمان إلى المطالبة ببيان للسياسة العامة، وتساؤل نواب البرلمان عن مصير أموال الشعب منذ تولي الرئيس بوتفليقة الحكم إلى غاية 2019.

5.مدى نجاعة عملية التنمية وعلاقتها بالاستقرار السياسي في الجزائر

مرحلة الاستقرار الاجتماعي والسياسي النسبي التي باتت تعيشها الجزائر في ظل نظام بوتفليقة نتج عنها انطلاق عملية تحديث واسعة النطاق، أدت إلى تغيرات كبيرة على مستوى المجتمع. تلك التغييرات نحو التحديث تدل عليها مجموعة من المؤشرات التي يمكن حصرها أساسا في ارتفاع مستويات التعليم، والصحة، والتغذية، والتمدن، وانتشار وسائل الإعلام، وزيادة نصيب دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي. إلا أن مرض الرئيس في سنة 2014 حال دون استكمال مسار التنمية المنشود، وغير الدفة باتجاه العصبة الحاكمة واستحواذها على الثروة والقرار، وانتشار الفساد في البلاد.

1.5.المستوى الصحي والديمغرافي:

قد سجلت المؤشرات المتعلقة بمأمول العمر عند الولادة 77.2 سنة لكلا الجنسين سنة 2014 في حين بلغ 72.5 سنة 2000، 76.6 سنة عند الذكور سنة 2014 و77.8 سنة للإناث من نفس السنة، وذلك بسبب المساعي الرامية لتحسين مستوى الصحة بالمقارنة مع المؤشر العالمي الذي بلغ 70 سنة لكلا الجنسين، وقد بلغ مأمول العمر عند سن ال 60 بالسنوات 18 لكلا الجنسين سنة 2012.

سجل معدل وفيات البالغين (احتمال الوفاة بين سن 15 و60 سنة لكل 100 نسمة) انخفاض في السنوات 2008، 2009، و2011 لكلا الجنسين.

بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال دون الخامسة (احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الـ 5 سنوات لكل 1000 مولود حي)، فقد سجل انخفاض في الفترة 2000-2014، حيث كان 44.8 سنة 2000 و31.4 سنة 2008، ليسجل استقرارا في السنتين 2012 و2013 بـ 27.3 وانخفاض طفيف سنة 2014 بـ 27.1، وقد سجل تباين بين الجنسين لدى الذكور 27.1 و23.9 للإناث من نفس السنة.

غير أن هذا التحسن في المؤشرات الديمغرافية يشوبه نوع من الإقصاء والتهميش لمناطق الهضاب والجنوب الكبير، أين تموت النساء الحوامل في الطريق بسبب بعد المسافة بين المستشفيات عن القرى والمداشر التي يسكنونها، وعليه فالخدمات الصحية تعرف وفرة في الأطباء في المستشفيات الجامعية التي تتركز في الشمال بالمدن الكبرى، مع غياب شبه تام للمرافق الصحية والأطباء في المناطق البعيدة عن المدن.

حتى نوعية الخدمات الصحية في المدن الكبرى في تدهور كبير بفعل الضغط الكبير على هذه المستشفيات، وغياب ثقافة صحية لدى المواطنين بأهمية استشارة الطبيب العام في المستوصفات القريبة.

2.5.المستوى التعليمي:

عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في هذا المجال، إذ ارتفعت سنوات التعليم المتوقعة من حوالي أحد عشر عاما في سنة 2000 إلى أكثر من أربعة عشر عاما في سنة 2017، وانخفضت نسبة الأمية إلى 12.33 % عام 2017 بعد أن كانت في حدود 22.3 % عام 2008 ، وارتفعت نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية من إجمالي عدد السكان في سن الدراسة الابتدائية من 104.91 % عام 2000 إلى 114 % عام 2018.

على الرغم من أن غالبية التلاميذ في سن التمدرس موجودون في مقاعد الدراسة، إلا أن المنشئات التعليمية في الأطوار الثلاثة تعرف اكتضاضا كبيرا في الأقسام الدراسية تصل إلى 40 تلميذا في القسم الواحد، وهذا ما يؤثر على التحصيل الدراسي والعلمي، مع نقص المعلمين في المناطق النائية البعيدة.

3.5.التعليم العالي:

من خلال البرامج التنموية الثالث التي رصد لها مبلغا ماليا ضخما يفوق 37. مليار دولار، تدل على رغبة مختلف الحكومات المتعاقبة في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية بالاعتماد على سياسة إنفاق استثمارية.

كما ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من إجمالي عدد السكان في سن الدراسة الثانوية من 65 % عام 2000 إلى 100 % عام 2018. أما نسبة الالتحاق بالتعليم العالي فقد ارتفعت من 20

% من إجمالي عدد السكان عام 2000 إلى 43 % عام 2018. هذا في ظل استمرار ارتفاع عدد الطلبة المسجلين على مستوى مؤسسات التعليم العالي؛ فبعد أن كان العدد الطلبة يتجاوز 428 ألف طالب في الموسم الجامعي 1999-2000، ارتفع العدد إلى أكثر من مليون طالب في الموسم الجامعي 2010-2011. وكان وزير التعليم العالي الجزائري السابق قد صرح بأنه من المرتقب أن يصل العدد إلى مليوني طالب في الموسم الجامعي 2018-2019.

على الرغم من العدد الهائل للطلبة في الجامعات، وبناء الجزائر هياكل ومنشئات جامعية كبيرة وموجودة في جل الولايات، إلا أن المستوى التعليمي يعرف تراجعا بفعل غياب الدروس التطبيقية، وقلة تمويل المخابر العلمية وغياب تثمين المنشورات العلمية، وهذا ما يؤثر على مخرجات البحث العلمي في الجزائر، كما أن أغلبية الخريجين يحالون على البطالة نتيجة غياب مناصب الشغل، وجود قطيعة بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي.

4.5.تطور وسائل الإعلام والاتصال:

يلاحظ أن المجتمع الجزائري عرف موجة تغيير كبيرة في هذا مجال الإعلام والاتصال؛ حيث ارتفعت نسبة مستعملي الإنترنت من إجمالي عدد السكان من 0.55 % عام 2000 إلى 42 % عام 2017، وارتفعت نسبة المشتركين في الهاتف النقال لكل 100 فرد من 0.3 % عام 2000 إلى 115.8 % عام 2016. وازداد عدد الصحف اليومية من 78 صحيفة عام 2009 إلى 142 صحيفة عام 2013. كما عرفت الساحة الإعلامية في الجزائر موجة هائلة من القنوات الخاصة الناشطة في مختلف الميادين، بعد أن كان المجال السمعي والبصري مقتصرا فقط على القنوات العمومية، أين تزامنت تلك الموجة مع إقرار الانفتاح في المجال السمعي والبصري عام 2012.

إن غياب المنافسة، وهيمنة الدولة على الإشهار أدى إلى توقيف التمويل وغلق العديد من الجرائد والجرائد الالكترونية، التي تنشر قضايا الفساد أو تنتقد سياسات الرئيس بوتفليقة أو تتناول وضعه الصحي، وعليه تراجع كبير في حرية الصحافة والحق في الإعلام، مقابل انتشار كبير لوسائل التواصل الاجتماعي

كصفحات الفايسبوك، التي أدت إلى انتشار الوعي السياسي لدى فئات واسعة من الناس، بفعل الإطلاع على ما يجري في العالم من تحولات سياسية واقتصادية.

5.5.الجانب الاقتصادي:

ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني (وفقا لتعادل القوة الشرائية بأسعار الدولار الجارية) في عام 2018 إلى ما فوق 13 ألف دولار، بعد أن كان لا يتعدى عشرة آلاف دولار عام 2000،كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 54 مليار دولار عام 2000 إلى 188 مليار دولار عام 2018، تبعا لذلك ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من أربعة آلاف دولار لعام 2018 بعد أن كان لا يتعدى الدولارين لعام 2000.

إن المؤشرات سالفة الذكر الدالة على التغير الاجتماعي المتسارع للمجتمع الجزائري نحو التحديث، كانت بالنسبة لنظام عبد العزيز بوتفليقة وأنصاره بمثابة إنجازات ودلائل على نجاح النظام في أداء وظائفه بفعالية وكفاءة. (CNES, 2008, p. 95) لكن التكلفة المترتبة على هذا التحديث الاجتماعي أثارت الكثير من الجدل والانتقادات؛ حيث تعتبر المعارضة السياسية أن ما اعتبرته الحكومة إنجازا، لا يعكس أبدا تلك الأموال الضخمة التي صرفت طيلة فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة والمقدرة بحوالي تريليون دولار، وهي بذلك تتهم الحكومات المتعاقبة في ظل نظام بوتفليقة بطريقة مباشرة بسوء التسيير والفساد.

6. خاتمة:

تؤثر عملية التنمية بجميع أبعادها على الاستقرار السياسي للدول، وذلك من خلال ما يقدمه النظام السياسي من نشاطات تنموية أو مشاريع إصلاحية خلال أداء دوره في الحكم، بما ينعكس على ما يتم تحقيقه من استقرار السياسي في الدولة، حيث يمثل الاستقرار السياسي حالة التوازن الذي ينشده النظام والشعب معا، هذا التوازن الذي لا بد أن يكون قائما بين الأفراد والمجتمع عندما يتحقق الأمن لدى الطرفين. ويتم تجاوز حالة الخوف مع إشباع الحاجيات الأساسية، وكفالة الحرية والعدالة والمساواة في إدارة شؤون الأفراد بما يحقق السلام الاجتماعي.

أما التنمية فهي لا تقف عند حد زيادة الدخل القومي، بل تتجاوزها لتحقق التنمية البشرية ومفرداتها التي تشتمل على تنمية الموارد، وعدالة توزيعها، والحكم الرشيد في إدارة الشأن العام .

بالنسبة للجزائر يمكن تقييم عملية التنمية في الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2019 بأنها عملية غير مكتملة خصوصا مع ضخامة المشاريع، التي تعتمد في تمويلها على مداخيل الريع النفطي، والذي بدوره يبقى مرنون بالتقلبات في الأسواق العالمية، خصوصا مع اكتشاف مصادر طاقة بديلة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، واعتماد الدول المتقدمة على مصادر الطاقة النظيفة، كالطاقة الشمسية والرياح، ومصادر أخرى.

كما أن السلطة يغيب لديها الرؤية الواضحة بخصوص النموذج التنموي الناجح بالرجوع إلى التجارب الدولية الناجحة، والاستفادة منها وتفعيل الشراكات الإقليمية، في إطار المنظمات الإقليمية، كالاتحاد المغاربي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، لتجاوز علاقات التبعية للدول الاستعمارية السابقة، والتي تسيطر على الاقتصاد العالمي.

وعليه يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

– توجد علاقة طردية بين الاستقرار السياسي والتنمية، فلا يمكن تحقيق التنمية في بيئة غير مستقرة وغير آمنة، كذلك لا يمكن أن يتحقق الاستقرار السياسي في ظل غياب التنمية بجميع أبعادها، كون أن النزاعات هي نابعة من الصراع على الموارد والفقر والحاجة.

– أدت الأزمة الأمنية في الجزائر خلال العشرية السوداء إلى خسائر كبيرة في الأرواح التي بلغت حوالي 200 ألف ضحية، وخسائر اقتصادية تفوق 30 مليار دولار، وتدهور في البنية التحتية وضعف الخدمات العامة من التعليم والصحة، والمياه، والكهرباء.

– طبيعة الاقتصاد الريعي للجزائر، ومع ارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية أدى إلى اعتماد الدولة لمشاريع كبرى على غرار طريق شرق غرب، برامج سكنية ضخمة، بناء المؤسسات التعليم العالي في جميع الولايات، والسدود، إلا أن الفساد الموجود في السلطة في ظل مرض الرئيس حال دون استكمال المشاريع في آجالها، وتبديد الأموال العمومية لصالح رجال المال والأعمال.

– الارتفاع النسبي في أسعار النفط انعكس على المستوى المعيشي الذي تحسن بفضل سياسة الدولة في شراء السلم الاجتماعي ومواصلة دعم المواد الأساسية، دون خلق فعلي للثروة ومناصب شغل كون أن الاقتصاد هو ريعي بالأساس، كما أن التنمية المجسدة هي تنمية هشة تعتمد أساسا على تحسين مؤشرات التنمية الإنسانية على المستوى الكمي، دون تحسين نوعي في الخدمات خصوصا في قطاعات الصحة والتعليم، والمستوى المعيشي.

– تعديل الدستور وفتح العهدات الرئاسية، أدى إلى غياب الثقة في المؤسسات، خصوصا البرلمان كمؤسسة رقابية، أمينة على أموال الشعب، وبالتالي أصبح البرلمان أداة في يد الرئيس لتمرير القرارات والقوانين التي لا تعبر عن الإرادة الشعبية، وبالتالي والمزيد من الانقسام الاجتماعي والسياسي.

– لقد أدى مرض الرئيس السابق بوتفليقة سنة 2013 إلى انسحابه من الحياة السياسية، واستئثار أخ الرئيس بالحكم عن طريق الخطب المكتوبة والبيانات الكتابية التي تحمل ختم رئاسة الجمهورية، هذا الغياب للرئيس في العديد من المناسبات الدينية والوطنية، عزز الشكوك لدى عامة المواطنين والأحزاب السياسية، بأن الرئيس عاجز عن الحكم ووجود فراغ في مؤسسة الرئاسة.

– مع تراجع أسعار النفط من جديد والانتشار الواسع للفساد في مؤسسات الدولة مع غياب الرئيس، عرفت البلاد حالة من التراجع في مؤشرات التنمية كالتضخم وارتفاع الأسعار، وتراجع العملة، كل هذا أدى إلى توسع موجة الاحتجاجات في العديد من القطاعات، وتفجير حراك شعبي في 22 فيفري 2019 الرافض للعهد الخامسة للرئيس المريض ومطالبته بالرحيل.

– غياب العدالة في توزيع الثروة بين الفئات الاجتماعية في الجزائر هو أكبر عائق أمام تجسيد الاستقرار الاجتماعي، الذي يزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويقلص الطبقة المتوسطة، التي هي صمام الأمان للتماسك الاجتماعي، وبدوره يخلق اللاستقرار السياسي والأمني.

7.قائمة المراجع:

المؤلفات:

– محمد، مهنا العلي،1984، الوجيز في الإدارة العامة،ط1 ، الدار السعودية للنشر والتوزيع .

- هشام ،مصطفى الجمل،2007، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية.
- شعبان ،الطاهر الأسود،2003، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية: القاهرة.
- موسى ،اللوزي،2000، التنمية الإدارية، دار وائل للنشر: عمان.
- عبد الرزاق، مقري ،2008، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية. الطبعة1 ،الجزائر:دار الخلد للنشر والتوزيع .
- محمد منير، حجاب،2000،الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع.
- محسن، بن العجمي بن عيسى،2011، الأمن والتنمية الرياض :مكتبة الملك فهد الوطنية.
- نور الدين، زمام،2007، القوى السياسة والتنمية :دراسة في علم الاجتماع السياسي ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.
- صادق حجال،2019، إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي: الحالة الجزائرية نموذجا، مركز الجزيرة للدراسات.
- وسام العيتاوي ،2018، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد 2003 ،برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسة الاقتصادية.

الأطروحات:

- عدة أسماء ، 2016، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران2 ، الجزائر.
- فيصل بن طلع بن طايع المطيرى ،2008 ،معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.رسالة ماجستير،كلية الدراسات العليا.جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

المقالات:

- بوعافية محمد الصالح، 2016، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم و الغايات ،مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 1،جوان 2016 ،ص 308-328.
- سعدي إبراهيم،2018، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة الدراسات الإقليمية، تركيا، العدد 01 ، ص ص 41-60
- عقون شراف، بوقجون وسام ، 2018،التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019) ، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، عدد خاص، المجلد رقم 02 ، ص 195-212.

- لطرش جمال ، حسيب سهيلة ،2018، التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، عدد خاص، المجلد رقم 02 ، ص ص 298-313.

- بوسعيود سارة ، عقون شراف ، 2018، واقع الفساد الإداري في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،العدد الأول ، ص 303-336.

- خضري حمزة ، 2012، الوقاية من الفساد ومكافحته في اطار الصفقات العمومية، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 07، ص 173-188.

- القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الطبعة الأولى، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، المادة 17 .

- قيصران هناء ، 2020، الإصلاح السياسي في الجزائر كأداة لمواجهة تهديدات الحراك السياسي العربي، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 09، ص ص 105-132.

- هدفي العيد ، 2013، مشاريع الإصلاح السياسي بين مقولات الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 02، ص 32-45.

- بن زيان إيمان، اوشن ريمة ،2016، واقع أداء النظام الصحي في الجزائر – دراسة تحليلية-، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 40 ، العدد3176-1112 ، ص 01-17.

المداخلات:

- خاطر طارق وآخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق وإقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية وتقييمية، الملتقى العلمي الدولي السادس حل بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010 ، ص2 .

- القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الطبعة الأولى، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، المادة 17 .

-CNES, Rapport National sur le développement Humain, Algérie : CNES, 2008, p.95